وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

هيئة التعليم التقني

كلية الشيخ عبد الله البدري التقنية

قسم العلوم الإدارية

العام الدراسي ٢٠٠٦-٢٠٠٧م

بحث تكميلي لنيل درجة الدبلوم التقني بعنوان :-

النظام المحاسبي لكلية الشيخ عبد الله البدري التقنية

إعداد الطالبات :-

* أمنه حمد احمد علي
* عوضيه خلف الله عبد الله
* إنعام عمر إبراهيم
* ثويبة صالح محمد الحسين
* مروه صديق محمد عمر
* زينبية احمد محمد قسم السيد

جامعة الشيخ عبد الله البدري
عمادة المكتبات

إشراف الأستاذ :إسماعيل إبراهيم عمر

الإهداء

إلى الذين كانت كلماتهم نبراسًا يضئ لي الطريق اهتدي بها في مسيرتي العلمية .....

والدي رعاه الله .....

والدتي حفظها الله .....

أساتذتي..... اخوتي ..... زملائي .....

إلى الذين باعدت بيني وبينهم المسافات والزمن .....

إلى أهل العلم والفقه قاطبة .....

إلى كل من تخلق بهذا الخلق العليم .....

إليهم جميعاً اهدي هذه العصارة .....

المقدمة

تعتبر المحاسبة بصفة عامة أحد فروع المعرفة الإنسانية والتي تولدت عن الحاجة إلى بيانات ومعلومات تمكن الإنسان من التفاعل مع ما يحيط به من ظروف ومتغيرات اقتصادية متحركة .

وقد تطورت المحاسبة تطوراً كبيراً منذ نشأتها فلم تعد المحاسبة (فن مسك الدفاتر) تقوم على تسجيل العمليات الحسابية الناشئة عن المعاملات الاقتصادية في ظل مبدأ ((القيد المذدوج)) وانما أصبحت فرعاً من فروع المعرفة الذي يتميز بمفاهيمه الخاصة ومبادئه المتفق عليها واهدافة المتعددة في خدمة الأغراض المختلفة بقياس المعلومات والبيانات الملائمة للعديد من القرارات الاقتصادية المتنوعة .

لقد نجح النظام المحاسبي في تحسين الوضع الاقتصادي في كل دولة من دول العالم الشرقي والغربي لذلك لابد لأي شركة بأن تقوم بوضع نظام يعتمد علي تنظيم العمل المحاسبي والإدارة من حيث الإجراءات في الإدارة والرقابة على جميع العمليات الحسابية والإدارية .

ومن هنا نسأل :-

ما المحاسبة ؟ وأي صفة يمكن أن نطلقها عليها ؟ هل هي فن ؟ أم علم ؟

فإذا افترضنا أن المحاسبة فن فذلك يعني أنه لا مجال للبحث العلمي فيها ، وان العلم هو خير وسيلة لمعرفة أصولها والنهوض بها .

وإذا افترضنا أن المحاسبة علم كبقية العلوم فذلك يعني أن لها أصولها ونظرياتها ومجال البحث العلمي فيها مفتوح .

منهج البحث :-

يتبع هذا البحث منهج دراسة الحالة الذي يقوم علي الأسلوب الوصفي في تحليل البيانات والتعليمات الحاسبية والمستندات والمجموعة الدفترية وقوائم التقارير المالية .

فروض البحث :-

١/ المحاسبة فن وعلم كبقية العلوم .

٢/ يعتبر النظام المحاسبي من أهم الوسائل التي تساعد في تنمية الدول وارتقائها .

٣/ عدم استخدام الدفاتر المحاسبية يؤدي إلى خلل في العمل .

٤/ وجود النظام الإلكتروني ساهم في دقة وتسيير العمل المحاسبي بالكلية .

أدوات جمع البيانات :-

تتمثل أدوات جمع البيانات في الملاحظة الشخصية للعمل وتوزيع الاستبيانات للعاملين بالحسابات وإجراء المقابلة معهم حتى يتمكن من جمع اكبر قدر ممكن من المعلومات واستقصاء الحقائق والمعلومات من المستندات .

المجال الزمني :-

الفترة من ٢٠٠٢ وحتى ٢٠٠٧ م .

المجال المكاني :-

كلية الشيخ عبد الله البدري التقنية بالقدواب .

الإطار العام للبحث

يتكون البحث من ثلاثة فصول وتسعة مباحث :-

الفصل الأول :-

*** علم المحاسبة :-**

المبحث الأول : نشأة المحاسبة

المبحث الثاني : تعريف وأهداف المحاسبة

المبحث الثالث : فروع المحاسبة

المبحث الرابع :علاقة المحاسبة بالعلوم الأخرى ومجال استخدامي .

الفصل الثاني :-

***النظام المحاسبي عامة :-**

المبحث الأول :مبادى النظام المحاسبي

المبحث الثاني :مقومات النظام المحاسبي

الفصل الثالث :-

***النظام المحاسبي كلية الشيخ عبد الله البدري :-**

المبحث الأول : الإيرادات

المبحث الثاني : المصروفات

المبحث الثالث :حركة النقدية والأمانات والعهد

*** النتائج والتوصيات**

*** الخاتمة**

***المصادر**

والله ولى توفيق ؛؛؛

الفصل الأول

* علم المحاسبة

المبحث الأول :- نشأة المحاسبة

المبحث الثاني :- تعريف وأهداف المحاسبة

المبحث الثالث:- فروع المحاسبة

المبحث الرابع :- علاقة المحاسبة بالعلوم الأخرى ومجال استخدامها

الفصل الأول

المبحث الأول

مقدمة عامة في علم المحاسبة

نشأة المحاسبة : ـ

ظهرت المحاسبة إلى الوجود منذ أن شعر الإنسان انه بحاجة إلي الاحتفاظ بأثر العمليات التى يقوم بها خلال ممارسته أوجه النشاطات المختلفة ولكن المحاسبة لم تبدأ فعلا إلا منذ ظهور النقد واستخدامه كأساس للمبادلة ومنذ ذلك الحين أصبحت المحاسبة موضع اهتمام القائمين بالإشراف على شئون الدولة والأعمال التجارية المختلفة .

كان التاجر في ذلك الوقت يقوم بتسجيل العمليات التى يقوم بها مع الغير أي مع المدينين والدائنين (الزبائن والموردين) وكان يكتفي برقابته الشخصية على عناصر ممتلكاته من البضائع والنقدية وخلاف ذلك .

في عام ١٤٩٤ م قام مؤلف إيطالي يدعى لوقا باتشيليو باختراع طريقة القيد المزدوج في المحاسبة وتقوم هذه الطريقة بتسجيل ديون التاجر تجاه الغير بالإضافة إلي التبدل الحاصل فى قيم أمواله المادية فهي تمكنه من تسجيل وتبويب الأعمال التى يقوم بها واستخلاص نتائجها من ربح وخسارة وتحديد المركز المالي الحقيقي للأموال المستثمرة

وقد أخذت هذه الطريقة بالانتشار إلا أنها لم تلاقى رواجا كبيرا إلا بعد تطور الحياة الاقتصادية وخاصة الانقلاب الصناعي الذي نتج عنه قيام مشروعات كبيرة تقوم بمختلف الأعمال التجارية والصناعية الأمر الذي جعل القائمين على هذه المشروعات بالبحث عن طريقة للقيد المحاسبي

اسم المؤلف : فخري اللحام واخرون ، اسم المرجع المحاسبة ومسك الدفاتر ،،،،، الطبعة الاولي ص١

تنير لهم السبيل لمعرفة نتائج أعمالهم وتؤمن استمرارها على أسس سليمة فاعتمدوا على ذلك كله على المحاسبة وفق طريقة التغير المزدوج .

ومنذ ذلك الوقت تطورت هذه الطريقة بحيث سارت تطور العمليات التجارية وتعقدها الى ان وصلت إلي الشكل الذي نراه عليها اليوم.

المرجع والمؤلف السابق

المبحث الثاني

تعريف المحاسبة وأهدافها

تعريف المحاسبة : ـ

ما المحاسبة وأي صفة يمكن أن نطلقها عليها هل هي فن أم علم ؟ فاذا افترضنا أن المحاسبة فن فذلك يعنى انه لا مجال للبحث العلمي فيها وان المران العملي هو خير وسيلة لمعرفة أصولها والنهوض بها .

وإذا افترضنا أن المحاسبة علم كبقية العلوم فذلك يعنى أن لها أصولها ونظريتها ومجال البحث العلمي فيها مفتوح .

مما لا شك فيه أن للمحاسبة علاقة وثيقة بالعلوم المختلفة مثل الرياضيات والاقتصاد والإحصاء والقانون إلا انه لا يمكن اعتبار المحاسبة علما من العلوم النظرية المجردة التى لها قوانين ثابتة في كل زمان ومكان كالحساب والفيزياء والكيمياء كذلك لا يمكن اعتبار المحاسبة فنا على اعتبار أن الفن هو عبارة عن صنع شئ وفق أصول وأساليب معينة .

وبناءاً على ذلك يمكن تعريف المحاسبة على أنها مجموعه من المبادئ العلمية المتعارف عليها والتي تحكم تسجيل وتبويب وتحليل العمليات ذات القيم المادية المتعلقة بوحدة محاسبة (مشروع) في مجموعة من الدفاتر والسجلات بقصد تحديد نتيجة أعمال المشروع من ربح او خسارة خلال مدة مقيدة وكذلك المركز المالي لهذا المشروع في نهاية هذه المدة .

أهداف المحاسبة : ـ

تهدف المحاسبة إلي إظهار نتائج العمليات التى قام بها المشروع وهى بذلك تقدم لصاحب المشروع ما يحتاج اليه من بيانات عن المركز المالي والعمليات التي تؤثر على هذا المركز.

إلا أن تطور الحياة الاقتصادية أدى إلى توسع مجال تطبيق المحاسبة بحيث تقود صاحب المشروع إلي مجال الاقتصاد القومي .

تنقسم أهداف المحاسبة إلي قسمين رئيسيين : ـ

- ١ / أهداف المحاسبة على مستوى المشروع .
- ٢ / أهداف المحاسبة على مستوى الاقتصاد القومي .

١ / الأهداف على مستوى المشروع : ـ

١ / إدارة ومراقبة وتخطيط للمستقبل

٢ / تؤمن المحاسبة حسن إدارة المشروع وانتظام سير العمل فيه .

٣ / تشكل قاعدة قوية للتجارة بين المشاريع .

٤ / تنير المحاكم في الرشاوى بين التجار .

٥ / تنظيم حياة المشروع المالية وذلك بتحديد المركز المالي بتاريخ معين واستخراج نتيجة المشروع من ربح أو خسارة خلال فترة محددة .

٢ / الأهداف على مستوى الاقتصاد القومي : ـ

١ / تؤمن مراقبة تطور الاقتصاد القومي عن طريق مراقبة تطور التجارة والصناعة

٢ / تؤمن مراقبة الادخار والدخل القومي

٣ / تشكل قاعدة أساسية للدولة تستطيع بواسطتها تحديد نسبة الضريبة بشكل عادل وسليم[١] .

---

(1) المؤلف السابق .
الكتاب السابق .
دار النشر السابقة .

المبحث الثالث

فروع المحاسبة

ورد سابقا أن المحاسبة تطورت على مر السنين مع تطور الحياة الاقتصادية وأصبحت المحاسبة وسيلة خدمة العديد من أصحاب المشروعات والدول والمستثمرين والمجتمع بوجه عام ونتيجة لهذا التطور نشأت مشاريع متعددة ومتخصصة في المحاسبة نذكر منها ما يلي :

١ / **المحاسبة المالية** : وقد سبق تعريفها بأنها مجموعة من المبادئ العلمية المتعارف عليها والتي تحكم تسجيل وتبويب وتحليل العمليات ذات القيم المادية المختلفة بمشروع ما ويقصد تحديد نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة وكذلك المركز المال لهذه المشروعات من ناحية فترة محدودة .

٢ / **محاسبة التكاليف** : محاسبة التكاليف هي وسيلة لتحديد وتحليل ورقابة عناصر التكلفة لمشروع صناعي معين سواء كانت مواد أولية أو أجورا أو مصروفات أخرى ثم دراسة هذه العناصر وترتيبها في قوائم وتقارير تمكن إدارة المشروع من إصدار القرارات الإدارية السليمة

وبذلك يمكن تحديد أهداف محاسبة التكاليف بما يلي :

** تحديد تكلفة الوحدة المنتجة

** الرقابة على عناصر التكاليف

** وسيلة لخدمة الإدارة في اتخاذ القرارات الإدارية السليمة

٣ / المراجعة : تعتبر المراجعة فرعا من فروع المحاسبة وهى الفرع الذي يتضمن المبادئ التى تحكم التأكد من صحة نتيجة أعمال المشروع ومركزة المالي حسب النظام المالي للمشروع ومطابقته لما ورد في الدفاتر والسجلات وذلك عن طريق فحص ومراجعة الدفاتر والحسابات والمستندات المتعلقة بها . وهنا لان التفريق بين ماسك الدفاتر والمحاسب والمراجع .

** **ماسك الدفاتر:** هو الشخص الذي يتولى تسجيل العمليات في الدفاتر نقلا من المستندات الرسمية .

** **المحاسب :** هو الشخص الذي يلم بأصول المحاسبة ويكو قادرا على وضع النظام المحاسبي الذي يجب ان يسير علية المشروع بالإضافة إلي وضع الأسس التى يجب ان يتبعها المشروع في تنظيم دفاتره والحسابات المختلفة والواجب فتحها وطريقة قيد العمليات فيها .

** **المراجع :** هو الشخص الذي يقوم بالتأكد من ان جميع العمليات قد نفذت وفق للنظام الموضوع للمشروع ووفقا للقواعد المحاسبية المتعارف عليها .

المبحث الرابع

علاقة المحاسبة بالعلوم الأخرى

علم المحاسبة وثيق الارتباط بعدد من العلوم الأخرى كالحساب والاقتصاد وإدارة الأعمال والقانون والإحصاء .

**** المحاسبة الاقتصادية : ـ**

أن العلاقة بين المحاسبة والاقتصاد تعود إلي قيام كل من المحاسب الاقتصادي ودارسة طبيعية المشروع وما يرتبط به من معوقات فالاقتصادي يتعرض في نظريته إلي طبيعة المشروع التجارية والى نظريات الربح ورأس المال والتكلفة والمكاسب يستفيد من دراسة هذه النظريات الاقتصادية في وضع الأسس العلمية التى تستخدم في التطبيق العلمي في المشروعات .

*** المحاسبة وإدارة الأعمال :**

أن النشاط الإداري يشتمل على التخطيط أي تحديد أهداف ورسم السياسات وعلى تنفيذ السياسات الموضوعة ومراقبتها وهناك رابطه قوية ومتبادلة بين المحاسبة والإدارة فعلى المحاسب دراسة التنظيم الإداري للمشروع عند وضعه والنظام المحاسبي الواجب إتباعه ليساعد هذا النظام على تحقيق الأهداف التى ترجو الإدارة تحقيقها .

كذلك فان المحاسبة تعتبر وسيله لتقديم خدمات للمستويات الإدارية المختلفة عن طريق البيانات والتقارير المالية التى تساعد الإدارة فى اتخاذ القرارات الإدارية السليمة .

* المحاسبة والإحصاء :-

إن المحاسبة والإحصاء متشابهتان فكلاهما يتم بتجميع البيانات المختلفة وثبوتهما وتحليلها بطريقة تركن من الاستفادة منها ولكن المحاسبة تهتم بالبيانات المالية بينما تهتم الإحصاء ببيانات حول الأشخاص أو الأشياء والمشروعات من حيث حجم المشروع وكفايته الانتاجيه أو يهتم بدراسة دخول الأفراد وأعمارهم ومستوى معيشتهم

والعلاقة متبادلة بين المحاسبة والإحصاء فقد يستعين المحاسب بالبيانات الإحصائية وطريقة عرضها عند قيامه بعمله ، وقد يستعين الإحصائي من البيانات المالية التى تستخرج من الدفاتر المحاسبية .

* المحاسبة والقانون :-

تظهر العلاقة بين المحاسبة والقانون بوضوح فى مجالات شتى فالمشروع هو وحده قانونية ويشترط القانون شروطاً معينة ليكون العقد المنشئ لهذا المشروع عقداً سليماً . وكذلك فان القوانين تتعرض لكثير من المسائل المتعلقة بالمشروع من حيث تنظيم الدفاتر التجارية والإفلاس وتوزيع الأرباح والخسائر ومراجعة الدفاتر والسجلات المحاسبية ، ومن ناحية أخرى فان العمليات المالية للمشروع تنشى حقوقاً للمشروع لدى الغير كما تنشىء حقوقاً للغير لدى المشروع أي علاقة مديونية ودائنيه والقانون يهدف إلى حماية أصحاب الحقوق في المشروع .

* مجالات استخدام المحاسبة :

تستخدم المحاسبة في مختلف المشروعات سواء كانت مشروعات تجارية ـ صناعية أو زراعية مهما اختلف نوعها وحجمها ورأس المال المستثمر فيها .

فالمحاسبة استخدمت في البداية في المشاريع الفردية التى يقوم فيها التاجر باستثمار أمواله فيشترى البضائع ويبيعها أي أن التاجر يدير العمل بنفسه حيث يتحمل المخاطر ويكون مسئولاً عن تعهداته .

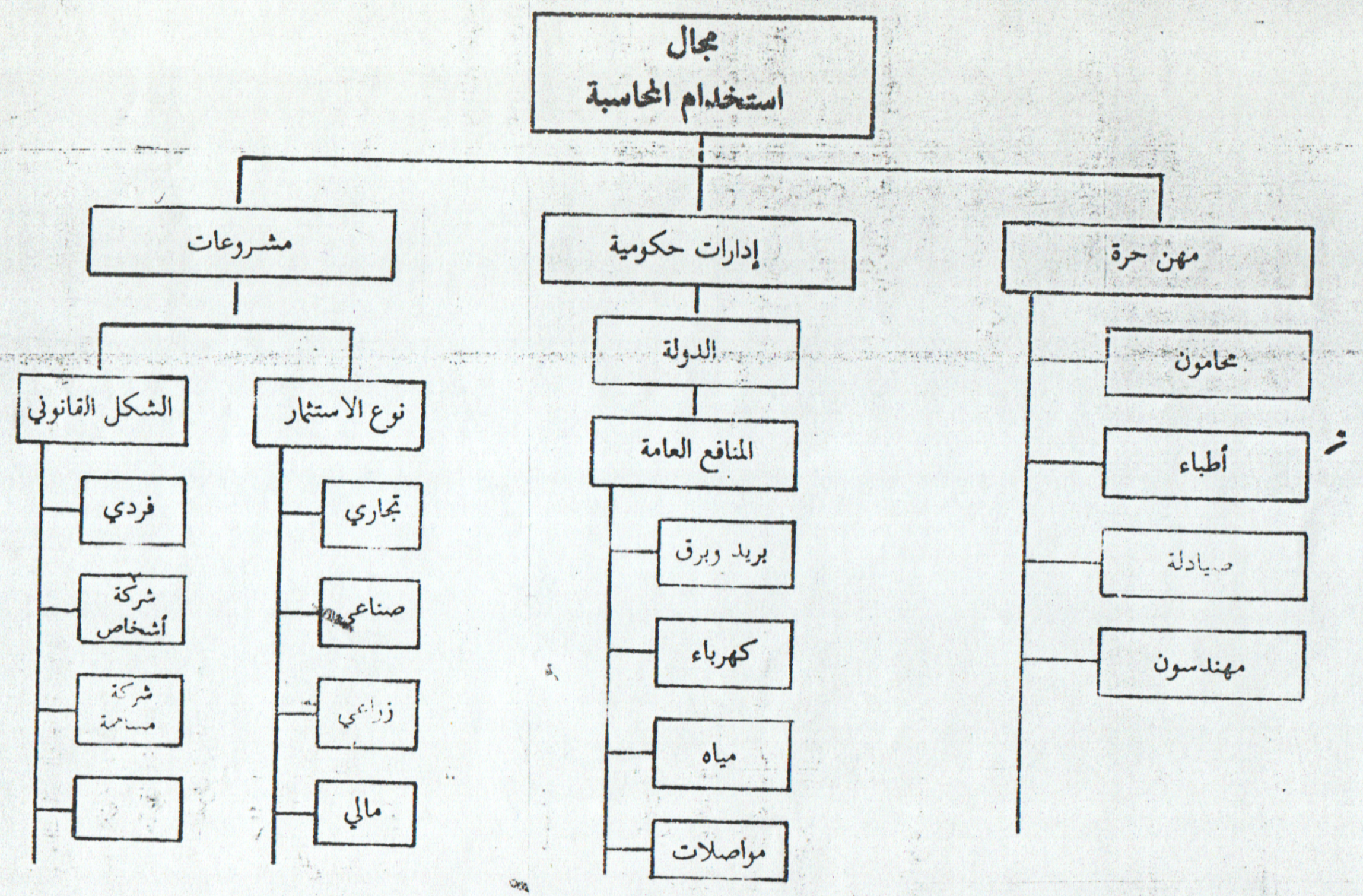
تم توسيع مجال استخدام المحاسبة بقيام الشركات على اختلاف أنواعها سواء كانت شركات أشخاص أو شركات أموال .

كذلك تظهر أهمية المحاسبة في نطاق الهئيات الحكومية والادارات والمؤسسات العامة حيث تستخدم المحاسبة بشكل عام ، كذلك تستخدم لدى الادارات والمؤسسات ذات المنافع العامة كالبريد والبرق والهاتف والخطوط الحديدية والكهرباء والمياه ... الخ .

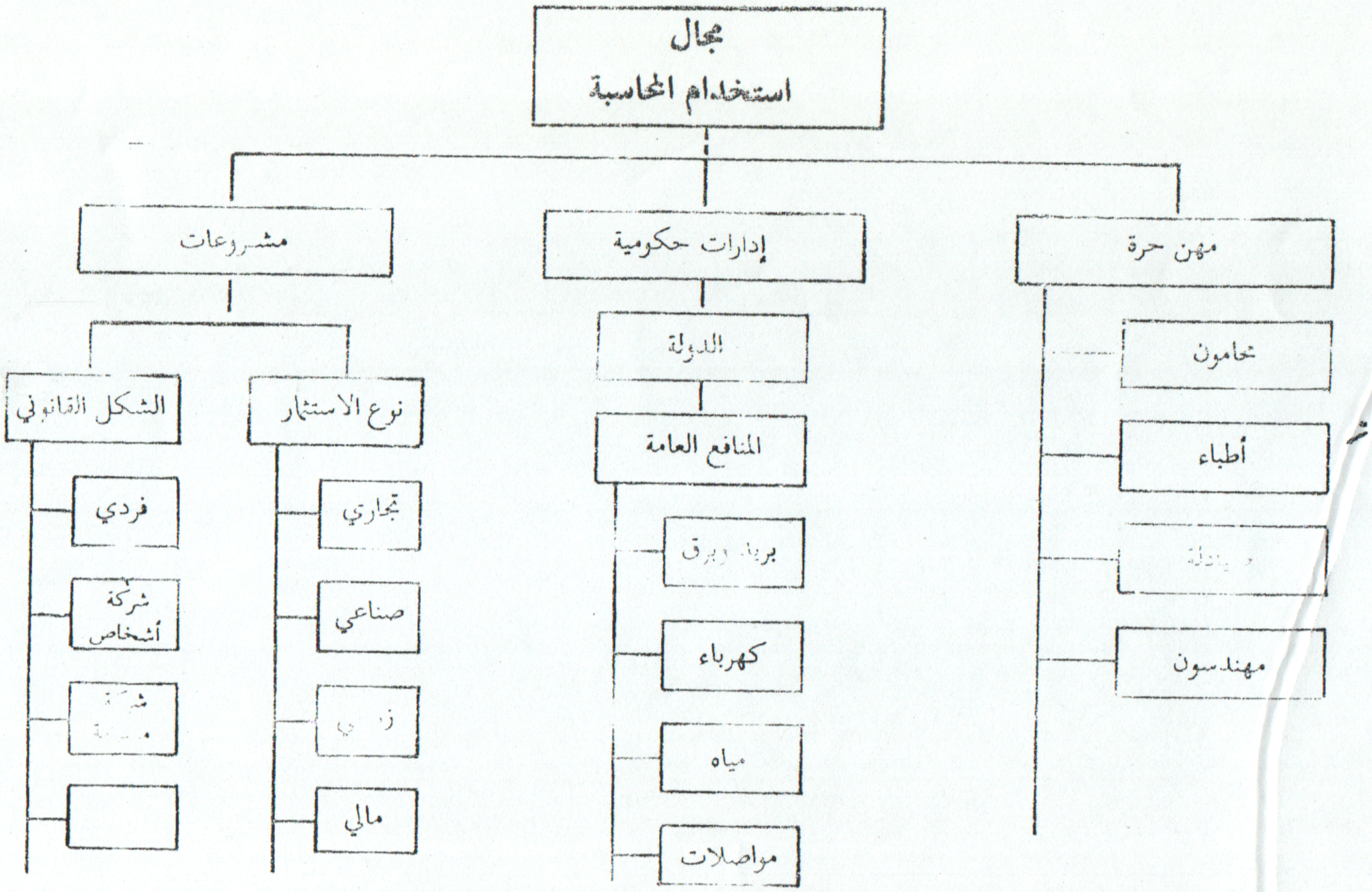
كذلك فقد طلب من أصحاب المهن الحرة كالمحامين والأطباء والصيادلة والمهندسين والمحاسبين والقانونين استخدام المحاسبة أيضاً .

ويمكن إيجاز استخدام المحاسبة في الشكل التالي :

جدول رقم (١-١)


مجال
استخدام المحاسبة
مشروعات
إدارات حكومية
مهن حرة
الشكل القانوني
نوع الاستثمار
الدولة
المنافع العامة
محامون
أطباء
صيادلة
مهندسون
فردي
شركة أشخاص
شركة مساهمة
تجاري
صناعي
زراعي
مالي
بريد وبرق
كهرباء
مياه
مواصلات

جدول رقم (١-١)


مجال
استخدام المحاسبة
مهن حرة
إدارات حكومية
مشروعات
محامون
أطباء
مهندسون
الدولة
المنافع العامة
برق وبرق
كهرباء
مياه
مواصلات
نوع الاستثمار
الشكل القانوني
تجاري
صناعي
مالي
فردي
شركة أشخاص

الفصل الثاني

النظام المحاسبي عامة

المبحث الأول :- مبادئ النظام المحاسبي

المبحث الثاني :- مقومات النظام المحاسبي

الفصل الثاني

النظام المحاسبي

المبحث الأول :

تعريف النظام المحاسبي :-

هو مجموعة من الإجراءات التى تتم عن طريقها تجميع وتشغيل البيانات المطلوبة لإدارة المشروع والرقابة على العمليات المختلفة . ويعرف على انه مجموعة من الأشياء المادية والمعنوية التى تهدف من خلال العلاقات بينها إلي تحقيق غرض معين سواء كان ذلك مادياً او معنوياً .

* أهداف النظام المحاسبي :

يهدف النظام المحاسبي إلي قياس نتائج أعمال المنشأة واستخراج مركزها المالي ثم تقديم المعلومات التفصيلية المختلفة بالعمليات التى يؤديها كل قسم من أقسامها .

* مبادئ النظام المحاسبي :

توجد أربعه مبادئ رئيسية للنظام المحاسبي :

١ / مبدأ الفكرة المالية .

٢ / مبدأ أو أساس الاستحقاق .

٣ / مبدأ تحقيق الإيرادات .

٤ / مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات .

اولاً :- ١) مبدأ الفكرة المالية :

يتم تقسيم المنشأة إلي فترات دورية متساوية على أن يكون طول كل منها سنه ميلادية ويطلق على هذه الفترة سنه مالية ويتم في نهايتها إعداد الحسابات الختامية والقوائم المالية للمنشأة [1].

٢) مبدأ أو أساس الاستحقاق :

هـذا المـبدأ هـو الأساس الذي يحكم إثبات العمليات المالية في السجلات المحاسبية ومن ثم إعداد القوائم المالية والختامية وما تطلبه من تسويات في نهاية الفترة المحاسبية .

- وفقاً لهـذا المـبدأ يخصـص للفـترة المحاسـبية الإيـرادات المحققة أو المكتسبة ومقابله تحملها بالمصروفات أو النفقات التى تحدث خلالها وذلك بغض النظر عن واقع تحصيل الإيرادات أو واقـع الدفـع أو تسـديد الـنفقة وبـذلك يقـف أسـاس الاستحقاق على طرفي نقيض مع الأساس الـنقدي الـذي يجعـل من واقعتي تحصيل الإيراد ودفع أو تسديد النفقة معياراً لتخصيص بين الفترة المحاسبية .

٣) مبدأ تحقيق الإيراد :

وفقـاً لهذا المبدأ لابد من وجود واقعة أو حدث يمكن الاعتماد عليه كقرينه أو معيار لتحقيق أو اكتسـاب الإيـراد وذلـك مـن اجـل الاحـتراف لهـذا المستند بالدفاتر المحاسبية ، واختفت وجهـات نظـر المحاسـبين حـول تحقـيق الإيـراد إلا أن الـرأي الأرجح هو أن الإيراد من بيع بضـاعة أو خدمـة يتحقق بمجرد بيع البضاعة أو الخدمة للعميل لكن توجد حالات استثنائية يمكـن اعتـبار الإيـراد محقـق قبل تسليم البضاعة أو إنجاز الخدمة ويحدث ذلك نسبة للإيراد نشاط المقاولات أو إيرادات المبيعات بالتقسيط .

٤) مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات :

---

(١) أحمد نور ، تصميم النظام المحاسبي ـ ص١ ، رقم ١ ، ط ١٩٨١م .

يقضى هذا بتحديد نتيجة أعمال الفترة المالية إثر مقابلة الإيرادات المحققة خلال الفترة المالية

أم أن تكون أرباح صافية إذا تجاوزت الإيرادات المصروفات واما أن تكون خسارة صافيه إذا

كانت المصروفات تتجاوز الإيرادات [1] .

---

[1] المرجع سابق ، ص١ .

المبحث الثاني :

مقومات النظام المحاسبي :

توجد مقومات عديدة للنظام المحاسبي وهى :

١ / المستندات .

٢ / المجموعة الدفترية

٣ / السرعة .

٤ / القوائم والتقارير المالية .

٥ / دليل الحسابات .

٦ / التعليمات المحاسبية .

١ / المستندات :

يقصد بها تلك النماذج التى تعد لتجميع البيانات للمنشأة وذلك بهدف تبويبها وتسجيلها في البطاقات والدفاتر الخاصة بها .

٢ / المجموعة الدفترية :

تعتبر من الدعائم الأساسية التى يرتكز عليها النظام المحاسبي حيث تعتبر إدارة للتسجيل والتحليل والعرض المستمر وفى نفس الوقت وسيله لإعداد التقارير المالية المختلفة التى تخدم أهداف متعددة ، وتقسيم الدفاتر إلي دفتر يوميه ودفتر أستاذ ودفتر اليومية لتسجيل العمليات وينقسم إلي دفتر يومية مساعد .

٣ / السرعة :

تعتبر من الاعتبارات الهامة جداً فتأخير المعلومات قد يؤدى إلى الدخول في عقودات وارتباطات غير مجدية وقد يؤدى إلى وقف إنتاج بعض الخطوة المربحة أو التوسع في عمليات غير مربحه أو قد يؤدى إلى نقص رأس المال العامل بدرجة خطيرة .

وقد دفعت السرعة كثير من المنشآت إلي الحصول على آلاف باهظة التكاليف بهدف إثبات العمليات في الحال بمجرد وقوعها .

٤ / الرقابة الداخلية :

تتكون الرقابة الداخلية من تنظيم العمل وبمجهود والإجراءات المشتقة التى يتم القيام بها داخل المنشأة لحماية أصولها ولضمان دقة وسلامه بياناتها المحاسبية وزيادة كفاءتها التشغيلية .

٥ / التقارير المطلوبة :

ان مستندات القيد ألا صليه التى تتوقف عن طريقها المعلومات وكذلك دفاتر القيد الأولى ودفاتر القيد النهائي ، وتعتبر أنها الأساس اللازم للوصول إلي القوائم المالية والإحصائية والتشغيلية التى تعتمد عليها الإدارة في توجيه المنشأة وفى الوصول الى البيانات اللازمة للجهات الخارجية مثل الدائنون والحكومة . والنظام المحاسبي الذي يتم وضعه بتوفير تلك التقارير ، ولضمان تدفق المعلومات فى المنشأة تعتبر الوسيلة اللازمة للوصول الى الغاية المطلوبة .

الفصل الثالث

النظام المحاسبي في كلية الشيخ عبد الله البدري

المبحث الأول :- الإيرادات

المبحث الثاني :- المصروفات

المبحث الثالث :- حركة النقدية والأمانات والعهد

الفصل الثالث

النظام المحاسبي بالكلية

المبحث الأول

الإيرادات

مقدمة تعريفية بكلية الشيخ عبد الله البدرى التقنية

بما أن المحاسبة هى عملية جمع وتحليل وتبويب وعرض وتسجيل البيانات المحاسبية للتوصل لنتيجة وتقييم النشاط الاقتصادي للوحدة او المنشأة فإنها بدأت منذ تأسيس الكلية عام ٢٠٠٢ م فى نهاية العام فى الشهر إلحادي عشر .

وبدأت المسيرة المحاسبية عن طريق جهود مجموعه من العاملين الذين كانوا يتقنون العمل ويعرفون قوانينه ولوائحه مما حتم عليهم القيام بتسجيل البيانات فى الدفاتر المحاسبية المعروفة وهى دفتر اليومية الذى يؤول العمل منه الى دفتر الأستاذ ، كما توجد هنالك القوائم المالية مما يساعد على عمل الحسابات الختامية التى تشمل قائمة الدخل وقائمة الميزانية العمومية .

الدفاتر التى تستخدم فى النظام المحاسبي : ـ

لا يوجد إختلاف كبير فى الدفاتر التى تستخدم فى الشركات والمصالح الحكومية بل يوجد بعض الاختلاف فى المستندات البسيطة وطريقة العمل بها فمثلاً .

** فى المؤسسات الحكومية يتم استعمال دفتر اليومية ودفتر الأستاذ والعهد والأمانات .

** كما يتم استخدام دفتر اليومية والأستاذ ودفتر السلفيات للعاملين والمرابحات او المشاركات بالنسبة للعملاء فى البنوك مثلا .

** مصادر التوريد بالكلية : ـ

توجد مصادر متعددة للتوريد بالكلية منها :

١ / التسجيل : ـ

يقوم الطالب بتقديم استمارة التسجيل المستلمة من مكتب القبول عبر المسجل المتواجد بالكلية والتى تحتوى على بيانات تشمل المبلغ المطلوب منه ، يتم تدوين القيمة من قبل المحاسب بعد تحديدها مسبقا من إدارة الكلية ويتم استخراج إيصال باسم الطالب يشمل قيمة التسجيل وبعض الخصومات كالدمغة والأنشطة الإقطاعية والتاريخ وتوقيع الموظف المحاسب .

يتكون الإيصال من أصل وصورة يتم تسليم الأصل للطالب وتبقى الصورة مرجع للعمل ، يتم ترحيل أسماء الطلاب من صور الإيصال المستخرجة خلال اليوم الى دفتر التحصيل اليومى (٦٧) بالمبالغ مع بنودها . كما يتم ترصيد المبلغ يوميا وتحويل المبلغ النهائى الى اورنيك ٣٩) لإدخالها للخزينة ودفتر (٣٩) يحتوى على البيانات التالية :

اسم المورد — اسم الكلية — المبلغ حرفيا ورقميا — التاريخ — توقيع المحاسب — توقيع المستلم — البيان الذى يوضح التوريد .

توجد رسوم تقديم وتورد بنفس المواصفات السابقة .

٢ / التحويل :

وعادة يكون التحويل من هيئة التعليم التقنى بالخرطوم ويتم توريد مبالغة بالبنك مباشرة وهى متمثلة فى مرتبات العاملين التى تخصم من الفصل الاول وتورد بعض المبالغ الخاصة بتسيير العمل بالكلية .

٣ / رسوم البرنامج التأهيلي :

وهى عبارة عن رسوم سنة تأهيلية تدفع للكلية من قبل الطلاب وتورد عن طريق إيصالات (١٥) سالفة الذكر حتى تكتمل دورتها الى الخزينة .

٤ / رسوم التدريب المهني : - وهذا قسم من أقسام الكلية العامرة التى تسعى الى رفع كل المستويات وتقديم العون والمساعدة للمجتمع لمن تستطيع مساعدتهم ودفعهم إلى الأمام وتوريد رسومه لحساب الخزينة بنفس الطريقة سالفة الذكر .

٥ / بند التبرعات والدعم الخارجى : وبما أن الكلية خيرية وتسعى الى تقديم الخير ورفع جميع المستويات فإنها تستقبل كثير من المسئولين والرؤساء واهل الخير منهم من يدعم علميا ومعنوياً ومنهم من يدعم ماديا .

المبحث الثاني

المصروفات بالكلية

هى عبارة عن مبالغ تورد من هيئة التعليم التقنى ومن إيرادات الكلية الناتجة عن رسوم التسجيل والإيرادات الأخرى التى تستخدم لسد مصروفات الكلية وتسيير العمل بها .

وتتمثل هذه المصروفات فى مرتبات العاملين والساعات الإضافية للأساتذة والحرص وهذه يتم خصمها من الفصل الأول .

كما توجد مصروفات اخرى تتمثل فى مصاريف الصيانة والتشييد والضيافة والخدمات بالكلية بالورش والادارة ومصاريف الهاتف والإنترنت ..... الخ . من الفصل الثانى .

يتم خصم الأثاثات من الفصل الثانى (ب) وهى الأصول الموجودة بالكلية والأصول الثابتة الى ان بنود المصروفات الحكومية هى :

الفصل الاول : ـ

١ / مرتبات

٢ / إعانات

٣ / حوافز

الفصل الثانى : ـ

جميع المصروفات بالكلية

الفصل الثانى (ب) : ـ

وهذا يختص بمصروفات الأصول الثابتة والمباني والأثاث .

الشيكات : ـ

يتم استلام دفاتر الشيكات من البنك ليقوم تحريرها للصرف بناءا على اعتماد توقيع العميد كتوقيع أول والوكيل او المراقب المالي كتوقيع ثانى وتقدم للبنك للصرف وفقا لمطابقة التوقيعات مع صور التوقيعات التى بحوزتهم ويوجد دفتر للبنك بالكلية وذلك لتسوية الحساب شهريا مع كشف حساب البنك الذي يمثل حركة حساب الكلية خلال فترة شهر كامل ويتم عمل ميزان مراجعه شهري للتأكد من صحة المعلومات .

وهذه صورة لدفتر البنك

التاريخ	رقم القيد	البيان	منه	له	الرصيد

المبحث الثالث

حركة النقدية والأمانات والعهد

الأمانات :

يحمل دفتر الأمانات مبالغ متعددة الأغراض والأنواع ، فمنها مبالغ تورد لبعض المصالح الحكومية ومنها مرتجع بعض المرتبات وايذونات الصرف التى لم يتم استلامها من قبل أصحابها وفيها مبالغ تخص جهات معينة تخصم من الأمانات شهرياً وتسلم لجهاتها المخصصة كالدمغة والأنشطة الإقطاعية وحسابات الكلية الأخرى كالبرنامج التأهيلي والتدريب المهني والانترنيت والكهرباء والمياه .الخ .

ويتم استخراج هذه المبالغ من دفتر الأمانات عن طريق كتابة طلب وتصديقه من قبل العميد ويستخرج بإذن الصرف من الخزينة .

العهد :

عبارة عن دفتر يحتوى على عهد وسلفيات بالكلية .

اما عن العهدة فتستخرج لتسيير عمل معين كالنثرية مثلاً وتصفى عن طريق الفواتير والمستندات التى تدعم وتؤكد الصرف وفقاً للمبالغ المرصودة بها ويورد ما تبقى من العهدة أن وجد لإزالة العهدة بمستخرجه بتاريخ محدد وأذن معين وشخص معين وقد حاولت الكلية ايقاف هذا النظام من العمل حالياً او الحد منه .

أما السلفيات فهي عبارة عن مبالغ تصدق للعاملين بالكلية لسد احتياجاتهم الخاصة تقديرا لظروفهم المادية ورواتبهم المحدودة على ان تستقطع من مرتباتهم شهريا وفقا للتصديق المسبق لها من المسئول بالكلية وهو العميد أو وكيل الكلية الذي ينوب عنه عند غيابه ، بعد استخراجها من شئون العاملين ويوضح فيها طريقة استقطاعها والمبالغ التى تخصم شهريا لسداد السلفية آنفة الذكر .

دفتر الخزينة : ـ Treasury Chest Boor

تعرف باورنيك مالي حسابات رقم ١٩ وهو يحتوى على إيرادات Receipt ومصروفات Payment ويحتوى على تفاصيل لتلك المصروفات والإيرادات عامة .

كما يقوم بتوضيح الرصيد النهائى يوميا لمعرفة ما يوجد بالخزظينة لتحديد الصرف بناءا على ذلك .

كما احيطكم علما بان الخزينة عرضة للمراجعه الفجائية مما يحتم على الصراف ان يكون جاهز ومرصد فى اى وقت .

الأستاذ.العام : ـ

يقوم نظام الاستاذ العام بجمع وحفظ البيانات المحاسبية والمالية المتعلقة بالأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات . وبالتالي يعتبر المرجع المركزي لمعظم البيانات المالية للمؤسسة . يتم حفظ البيانات المالية فى نظام الاستاذ العام على أساس الاعتمادات وتستخدم لأغراض التخطيط والرقابة ، تتغير باستمرار فان نظام الأستاذ العام يجب ان يقدم درجة غير عادية من المرونة ولاعداد التقارير وذلك لمقابلة المتطلبات المتغيرة .

الحساب الختامى : ـ

هو عبارة عن ملخص لعمل الكلية خلال فترة عام كامل ويتم تجميع هذا العمل عن طريق اعداد ميزان المراجعة عن كل شهر على حدا مراجعة الاثنى عشر شهر وتطبيقها فى ميزان مراجعة شامل فى نهاية العام كما موضح فى الشكل ادناه :

البيان	مفردات	له	منه
الايرادات ١ / ايرادات التمويل ٢ / ايرادات التسجيل ٣ / تبرعات ةهبات			
المصروفات ١ / الفصل الاول ٢ / الفصل الثانى ٣ / الفصل الثانى (ب)			
حركة النقدية ١ / بنك الخرطوم ٢ / الخزينة حركة الدائنون والمدينون			
١ / الامانات ٢ / العهد			
الجمالى			

ومن هذا الشكل بعد تنزيل الارقام الفعلية يتضح لنا موقف المنشأة المالى والمتمثلة حاليا فى كلية الشيخ عبد الله البدرى التقنية .

وفيما يلى أهم التقارير التى تصدر للادارة العليا نظراً لأهميتها وشموليتها :

١ / ملخص ميزان المراجعة .

٢ / الميزانية .

٣ / كشف الدخل والمصروفات .

٤ / تقارير الرقابة على الميزانية .

٥ / تقرير كشف التدفقات النقدية .

دورات محاسبية مستنديه تحقق رقابة فعالة :

يجب ان تكون الدورة المستنديه المحاسبية فى المؤسسة متكاملة على الصعيدين الداخلي والخارجي فعلى الصعيد الداخلي يتم انتقال المستندات داخل المؤسسة بما يضمن أعلى مستويات الرقابة قبل تنفيذ المستندات وترحيلها على الحسابات العامة وعلى الصعيد الخارجي يتم انتقال المستندات بين المؤسسة والجهات ذات العلاقة وفق دوره مستنديه محكمه تتضمن سرعة ودقة انتقال هذه المستندات .

ويجب ان تقوم المؤسسة بإقفال دفاتر الحسابات على اساس دوري شهرياً وسنوياً والغرض من اقفال الدفاتر الحسابية هو تمكين الادارة العليا من الاطلاع على الأداء المالى الفعلي للمؤسسه بالمقارنة مع الميزانية . كما تهدف الى التأكد من صحة البيانات المحاسبية بالمؤسسة .

ويفضل ان تقوم المؤسسه باجراء المطابقات الآتيه :

- مطابقة حسابات البنوك .
- مطابقة الالتزامات الشهرية .

- المطابقة مع الدوائر المنفذه .

- مطابقة اقفال صناديق النثرية / الحسابات المصرفية المستخدمة تصاد يق نثرية محلياً وخارجياً وكذلك أغراض قطع النفقات .

- مطابقة نظام إدارة النقد مع النظام المالى .

- مطابقة نظام محاسبة القروض مع النظام المالى .

- مطابقة نظام محاسبة العقود مع النظام المالى .

الخاتمة

تعد مشكلة النظام المحاسبي من القضايا المهمة التي أثارت قلق المجتمع الدولي في رقابة المؤسسات في العمليات المختلفة التي تؤدى إلي الخسائر والإنتاج والمحاسبات المالية والمعنوية واعتماد الدول النامية مع استخدام النظام المحاسبي في الشركات والمؤسسات الحكومية وبما أن الكلية إنتاجية فقد كان للنظام المحاسبي بها أثره الفعال في تنظيم العمل خاصة وان العمل بها يعتمد على النظام المحاسب الذي جعل العمل يسير بدقة وسرعة وإتقان في الرقابة الداخلية والتقارير المطلوبة .

التوصيات :

١ / على حسب افتراضات الباحث يجب أن تعتمد المؤسسة على سياسة الحيطة والحذر في

تنفيذ عملياتها المحاسبية ففي حالة معالجه الأحداث يتم اتخاذ التدابير والحيطه .

٢ / يجرى الباحث تقرير مخصصات مالية لكل بند من بنود الميزانية وذلك لمعرفة حقيقة الصرف

في كل بند وعدم المبالغة في تقدير المخصصات .

٣ / يجب أن تعتمد المؤسسة في بناء مناهج محاسبية وإصدار التقارير المالية والبيانات المالية

والإيضاحات المختلفة على سهولة الفهم بحيث تكون سهله الفهم للمستخدمين والذين

يفترض أن تكون لهم معرفة بإدارة الأعمال والمحاسبة .

٤ / استخراج نثرية شهرية لرؤساء الأقسام وذلك للقيام بتسديد الفواتير والإتيان بالفاتورة النهائية

بدلاً عن التردد على المغالق وغيرها .

ولكن بصفة عامة يعتبر مكتب الحسابات بالكلية مكتباً رائداً ويستحق أن يقتدى به في جميع

الكليات التقنية في السودان .

وفقنا الله وإياكم إلى عمل الخير